

موردون لـ «الخليج»: احتياطي القمح في الإمارات آمن



دبي: حمدي سعد

أكدت شركات غذائية إماراتية لـ «الخليج»، أن الاحتياطي المحلي من القمح آمن، وبما يتجاوز 4 أشهر، وهو موعد موسم الحصاد المقبل في السوق الأمريكي وأوروبا وأستراليا، مستبعدة قيام الهند بوقف تصدير القمح إلى أسواق دولة الإمارات، ومشيرة في الوقت عينه إلى أن إنتاج الهند غالباً ما يكون للاستهلاك المحلي، ولا يلعب دوراً محورياً في تأمين الطلب العالمي.

واستبعد عيسى عبد الله الغرير، رئيس مجلس إدارة «عيسى الغرير للاستثمار» أن تقوم الهند بتطبيق حظر تصدير القمح إلى الإمارات، بسبب العلاقات القوية بين البلدين، مشيراً إلى أن احتياطي القمح حالياً والذي يصل إلى نحو 500 ألف طن متوفر في دولة الإمارات، والعمل يتم حالياً على تأمين احتياجات الطحين حتى موسم الحصاد الجديد في الأمريكيتين وأستراليا.

وأضاف أن التخوف الآن، من قيام المصدرين برفع أسعارها من القمح، بعدما تضاعفت الأسعار تقريباً إلى ما بين 450 و480 دولار للطن من نحو 260 دولار للطن قبل الحرب الروسية الأوكرانية، واتخاذ بعض الدول مؤخراً قرارات وقف التصدير.

من جانبه قال الدكتور سليمان راشد النعيمي، الرئيس التنفيذي للعلاقات الحكومية في شركة «الظاهرة» الزراعية القابضة: «خلال الـ 15 سنة الماضية نوعت الشركة استثمارات ومصادرها في جميع القارات، وما نشهده من أزمة غذائية ليس بسبب عدم توفر الإنتاج، وإنما لتحديات سياسية ولوجستية»، مشيراً إلى أن استثمارات الشركة المتعددة المصادر تخولها التمتع بديمومة سلاسل التوريد.

وتابع النعيمي: «دولة الإمارات تحظى ببنية تحتية مرنة تجعل الاستيراد من كل بقاع العالم في متناول اليد، مشيراً إلى أن الهند تنتج نحو 107 ملايين طن من القمح تستهلك منها نحو 100 مليون طن، وأن الـ 7 ملايين طن المتبقية لا تشكل حجماً كبيراً من التجارة بسوق القمح العالمي».

في السياق، قال آلان سميث، الرئيس التنفيذي لـ «أغذية»: إن الحظر الهندي فاقم سوق الحبوب بصورة عامة، مشيراً إلى أن القرار الهندي يسمح بشحنات لاحتياجات الأمن الغذائي بناءً على طلبات الحكومات. وقال سميث: «نعمل مع الحكومة الهندية وحكومة الإمارات، لضمان استمرار تدفق حاجة الشركة في هذا المجال».